المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد : 205 31 صفحة الخميس 17 فبراير 2022

رئاسة الحكومة تضع ليبيا على صفيح ساخن

برلماني: اختيار باشاغا جاء على خلفية ما لديه من خبرة بالواقع الليبي

باشاغا والدبيبة... إخوة الانتماء المناطقي خصوم السياسة

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

صراع الشرعية المتجدد في ليبيا

تبدو الازمة السياسية بالرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها خلال الأشهر الماضية وكأنها تدور في حلقة مفرغة حيث مازال الغموض يغلف المشهد السياسي والتعقيدات تفرض نفسها بقوة مع استمرار مسلسل الخلافات والانقسامات الذي تجدد بعد انتكاسة تأجيل الانتخابات التي كان يؤمل منها أن تنهي سنوات من الصراعات والحروب في البلاد.

أكد رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، استمرار حكومته في تنفيذ برامجها، وأنه لا عودة إلى الخلف لحين الوصول إلى موعد الانتخابات.

عادت ليبيا مجددا الى أزمة الشرعية حيث بات هناك حكومتان،حكومة الدبيبة التي ترفض التنحي وتسليم مقاليد الحكم وحكومة فتحي باشاغا التي بدأت مشاورات تشكيلها بعد أن اختارها البرلمان.وفي هذا السياق،أكد رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، استمرار حكومته في تنفيذ برامجها، وأنه لا عودة إلى الخلف لحين الوصول إلى موعد الانتخابات.

وقال الدبيبة اليوم الاثنين، في اجتماع عادي لمجلس الوزراء «إن الحكومة ماضية في تنفيذ برامجها لتوفير الخدمات للمواطنين بجميع المدن والمناطق»، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء خصص مبلغ 2.5 مليار دينار دعما للمجالس المحلية.وكشف الدبيبة أنه كلف وزيرة العدل بتشكيل فريق قانوني مستقل لصياغة قانون الانتخابات، مبينا أنه سيكشف لليبيين كل مصاريف الحكومة، تحقيقا لمبدأ الشفافية، وفق تعبيره.

وفي المقابل،أعلن رئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، بدء مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة، مشيرا إلى أنه سيقدم تشكيلته إلى مجلس النواب في الزمان والمكان المحددين، معبراً عن أمله بأن تنال الثقة.وقال باشاغا في كلمة وجهها للشعب الليبي صباح الاثنين، إن حكومته ستسعى إلى إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة، متعهدا بعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية.

وأضاف باشاغا أن عملية استلام السلطة وتسليمها

أعلن رئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، بدء مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة، مشيرا إلى أنه سيقدم تشكيلته إلى مجلس النواب في الزمان والمكان المحددين، معبراً عن أمله بأن تنال الثقة.

بين حكومته الجديدة وحكومة الدبيبة، «ستتم وفق الآليات القانونية والدستورية، بالطرق السلمية، ولن تكون هناك أي عوائق، خاصة أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية المهندس عبد الحميد الدبيبة شخصية مدنية ومحترمة وينادي دوماً بالابتعاد عن الحروب، ونحن على يقين بأنه يؤمن بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة»، على حد تعبيره.

وتأتي تطمينات باشاغا في وقت تتصاعد فيه المخاوف من امكانية حدوث صدام عسكري جديد خاصة في ظل التحركات التي تشهدها العاصمة طرابلس،حيث أعلن 118 فصيلًا من القوى العسكرية والأمنية والسرايا في مدينة مصراتة الليبية، دعمها لتعيين وزير الداخلية السابق، فتحي باشاغا رئيسا للوزراء.

وأكدت الفصائل، في بيان مشترك صادر عنها، دعمها لـ«الاتفاق الليبي-الليبي الذي جرى بين مجلسي النواب والأعلى للدولة وما نتج عنه من تعديل دستوري وتسمية رئيس للوزراء يتولى شؤون البلاد إلى حين الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات».ودعت الفصائل الموقعة على البيان «بعثة الأمم المتحدة والدول

المعنية والمهتمة بالشأن الليبي إلى تزكية هذا الاتفاق ودعم هذا المسار».

ويشير كثير من المتابعين للشان الليبي أن حكومة باشاغا المرتقبة قدتواجه صعوبات كبيرة لاستلام السلطة ومؤسسات الدولة من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، الذي شدد على أنه لن يتنحى عن منصبه وأن حكومته ستواصل مهامها إلى حين إجراء انتخابات في البلاد .وينذر هذا الوضع باحتمال ظهور حكومتين متنافسين وصراع على الشرعية ليس بجديد .

فمنذ العام 2011، وفي أعقاب تدخل قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز، دخلت ليبيا في حالة فراغ سياسي وأمني وشهدت السنوات التي تلت ذلك صراعات متجددة على السلطة.

أولى محاولات سد الفراغ السياسي الذي أحدثه اسقاط النظام في ليبيا،كانت مع تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، في تشرين الأول / أكتوبر 2011 لتولى إدارة شؤون البلاد، ولكنه لم يتمكن من بسط سيطرته على الميليشيات المسلحة المتعددة التي نشطت في ظل الفوضى التي عصفت بالبلاد وباتت تحكم سيطرتها على عدة مناطق.

وفي آب/ أغسطس 2012، سلم المجلس السلطة للمؤتمر الوطني العام الذي انتخب في الشهر السابق وقام باختيار رئيس دولة مؤقت. وفي الأثناء تمكّن تيار الاسلام السياسي من جميع مفاصل البلاد، وانتشرت الميلشيات المحسوبة على الإسلاميين في مختلف مدن البلاد تحت مسميات الدروع بغطاء رسمي من المؤتمر الوطني العام الذي تمكّن التيار الإسلامي من السيطرة عليه بفعل قانون العزل السياسي الذي أقرّ تحت قوّة السلاح وحصار الميليشيات لمقر المؤتمر.

وشكلت جماعة الإخوان في 5 مارس 2012، حزبًا سياسيًا باسم «العدالة والبناء»،وقد تم إنشاؤه في ظل غياب القوانين بطرح عملية رسمية لإنشاء الأحزاب السياسية، وقد مثّلت الجماعة في أكثر من 18 مدينة في جميع أنحاء البلاد .ونجحت جماعة الإخوان بليبيا، في التمكين من المؤسسات السيادية في الدولة، بداية من الحكومة، ومرورًا بمصرف ليبيا المركزي، وباقي مراكز المال الأخرى.

وفي محاولة من الإخوان لإفشال حكومة على

زيدان، التي شُكلت عقب حل المجلس الانتقالي الليبي، أعلن حزب العدالة والبناء الإسلامي، الذراع السياسية للجماعة بليبيا، سحب وزرائه من الحكومة الليبية، وحاول الإخوان لأكثر من مرة أن يدفعوا حكومة زيدان إلى الاستقالة سواء من بوابة المؤتمر الوطني، أو من خلال الضغوط الميدانية وتحريك أذرعهم العسكرية وميليشياتهم.

وسرعان ما أطاح إخوان ليبيا برئيس الوزراء، بعد خطفه والتنكيل به وكان القرار من المؤتمر الوطني العام الواجهة الحقيقية لجماعة الإخوان وهو سحب الثقة من رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان، حيث تمكن من الفرار إلى ألمانيا قبل أن يصدر قرار من النيابة العامة بالقبض عليه. وفي أول تصريحات له بعد هروبه، اتهم علي زيدان جماعة الإخوان في ليبيا بأنها وراء قرار سحب الثقة من حكومته وعرقلة عمله.

المشهد في ليبيا سرعان ما اختلف عما كان عليه في 2012، فعلى الصعيد السياسي خسر الإسلاميون انتخابات العام 2014 بالضربة القاضية، رغم الإمكانات المرصودة لهم إعلاميا وماليا وأمنيا، ما دفع بهم إلى الانقلاب على النتيجة من خلال الحرب الأهلية المعلنة من قبل مليشيات «فجر ليبيا»، والتي أدت إلى ترحيل البرلمان إلى مدينة طبرق في شرق البلاد.

وشكّل المؤتمر الوطني العام الليبي حكومة «الانقاذ» في أغسطس/آب 2014 ومقرها في طرابلس، وترأسها خليفة الغويل، ولم تنل الاعتراف الدولي. وسيطرت هذه الحكومة على مناطق واسعة من غربي وجنوبي ليبيا خلال 2015. فيما انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق في سبتمبر/أيلول 2014، واتخذت مدينة البيضاء شرقي ليبيا مقرا لها، وترأسها عبد الله الثني.

دخلت البلد في أعقاب ذلك في انقسامات وصراعات تخللتها محاولات لتشكيل حكومة وحدة في ليبيا. وبعد

عام من المباحثات للتوصل إلى حل لوقف النزاع الدائر بين حكومتي طرابلس وطبرق، تشكلت حكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق سلام وقعه برلمانيون ليبيون في ديسمبر/كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة، واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي، وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة. وسلمت بعثة الأمم المتحدة أطراف النزاع الليبي في 22 أيلول/سبتمبر نسخة الاتفاق السياسي النهائية بما فيها الملاحق، موضحة أنه «الخيار الوحيد» أمام الليبيين كي لا تسقط البلاد في فراغ سياسي ومصير مجهول.

بعد حالة من الجدل غير المسبوق ما بين منح الثقة لحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج من عدمه، قرر الأخير تجاهل الأطراف المتنازعة على السلطة، وبدأ مباشرة عمله من العاصمة طرابلس

منذ العام 2011، وفي أعقاب تدخل قوات الناتو لاسقاط النظام دخلت ليبيا في حالة فراغ سياسي وأمني وشهدت السنوات التي تلت ذلك صراعات متجددة على السلطة.

رغم تحذيرات خليفة الغويل من الدخول لطرابلس دون منحها الثقة من قبل البرلمان الليبي المعترف به دوليًا وكذلك المؤتمر الموازي في طرابلس. واعتمد السراج على دعم المجتمع الدولي حيث وصلت حكومته في 30 آذار/مارس عن طريق البحر، واستقرت في القاعدة البحرية في المدينة.

أمرت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا الإربعاء 06 نيسان/إبريل 2016 كل المؤسسات باستخدام شعارها وبالحصول على موافقتها في كل النفقات وذلك بعد ساعات على إعلان الحكومة غير المعترف بها دوليا في طرابلس تخليها عن السلطة. وأبلغت حكومة فايز السراج المصرف المركزي بتجميد كل الحسابات العائدة إلى وزارات ومؤسسات عامة بينها مؤسسات تابعة لشرق البلاد وأخرى لطرابلس. والى جانب الدعم المحلي السياسي والاقتصادي والامني، تلقت حكومة الوفاق مزيدا من الدعم الخارجي مع اعلان سفارات دول عدة البحث في اعادة فتح سفاراتها في العاصمة.

رغم التأييد الدولي الواسع الذي رافق وصولها الى العاصمة الليبية العام 2016، لم تنجح حكومة الوفاق في حل أزمات البلاد وإنهاء حالة الانقسام الموجودة إضافة إلى فشلها في احتواء الميليشيات المسلحة المنتشرة خاصة في العاصمة وفي بسط سلطتها على كل البلاد،وتعددت المظاهرات الشعبية المطالبة برحيلها فيما تتالت وتعددت الاستقالات في صفوفها.

ولم تنجح اللقاءات والمؤتمرات الدولية في إنهاء الصراع في ليبيا، وتصاعدت وتيرة الانقسامات وتحولت إلى مواجهة مباشرة بين الجيش الليبي في الشرق وحكومة الوفاق في الغرب، وذلك فى أعقاب إطلاق الأول عملية عسكرية تحتى مسمى «طوفان الكرامة» لإنهاء سيطرة الميليشيات على العاصمة طرابلس، لترد حكومة الوفاق بإعلان التعبئة العامة لصد الهجوم.

وبعد اشهر من الصراعات توصل الفرقاء الليبيون الى اتفاق لوقف اطلاق النار في كامل الأراضي الليبية وبدأ ماراطون من المشاورات واللقاءات داخل وخارج البلاد تم التوصل الى توافقات هامة برعاية اممية ودولية كانت نتائجها تاريخية مع انتخاب حكومة وحدة وطنية بهدف توحيد مؤسسات الدولة والتمهيد للانتخابات القادمة ولتبدأ بذلك ليبيا مرحلة طي

يأمل الليبيون في فض الصراع على الشرعية والسلطة الدائر بين الفرقاء، ويؤكد كثيرون أن مسلسل الخلافات السياسية سيكون له تداعيات وخيمة ومن شأنه اعادة البلاد الى مربع الصراعات واجهاض التوافقات.

صفحة سنوات من الانقسامات والصراعات التي اثرت بشكل كبير على البلد العربي

ومنح مجلس النواب الليبي، في 10 مارس 2021، الثقة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، بعد تصويت 132 نائبًا بالموافقة،وبحسب مخرجات الملتقى السياسي الليبي، فإن صلاحيات السلطة التنفيذية كاملة تنتقل للمجلس الرئاسي الجديد ولحكومة الوحدة الوطنية، من تاريخ منح الثقة للحكومة، فيما تنتهي منذ ذلك التاريخ جميع السلطات التنفيذية القائمة.

وبدأت ملامح طي صفحة الانقسامات مع اعلان رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة إلغاء جميع القرارات والإجراءات الصادرة عن حكومتي الوفاق والمؤقتة.كما ألغى الدبيبة وزارات والجهات التابعة للحكومتين، اعتبارًا من تاريخ منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية في 10 مارس 2021،وشدد الدبيبة على العمل بالقرار من تاريخ صدوره وإلغاء كل حكم يخالفه، وحض الجهات المعنية على تنفيذه.

وكانت حكومة الوفاق الوطني الليبية التي قادها فايز السراج منذ عام 2016،قد سلمت في وقت سابق سلطتها التنفيذية إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية الموقتة عبد الحميد دبيبة، في حفل أقيم بطرابلس، بعد يوم واحد من أداء رئيس الوزراء اليمين الدستورية إلى جانب مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء حيث ستتولى الحكومة الجديدة الاشراف على المرحلة الانتقالية.

كما أعلنت الحكومة المؤقتة،برئاسة عبدالله الثني في وقت سابق استعدادها التام لتسليم المهام وكافة وزاراتها وهيئاتها ومصالحها ومؤسساتها لحكومة الوحدة الوطنية متى شكلت اللجان المختصة.ووصل نائب رئيس الوزراء حسين القطراني،في 23 مارس 2021، رفقة عدد من الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية إلى مدينة بنغازي لإتمام إجراءات التسليم والاستلام مع الحكومة المؤقتة.

وبالرغم من المؤشرات الايجابية التي أعقبت انتخاب حكومة الوحدة الوطنية وتوحد جل مؤسسات الدولة مع تواصل عملية توحيد المصرف المركزي والمؤسسة العسكرية،الا أن حكومة الدبيبة لم تنجح في حل مشكلات البلاد وباتت في مرمى الانتقادات والاتهامات بالفساد .ومع تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر اجراؤها في ديسمبر الماضي تصاعدت المطالبات بتشكيل حكومة جديدة.

وعلى وقع الأزمات التي يتخبط فيها المشهد الليبي منذ سنوات، يأمل الليبيون في فض الصراع على الشرعية والسلطة الدائر بين الفرقاء، ويؤكد كثيرون أن مسلسل الخلافات السياسية سيكون له تداعيات وخيمة ومن شأنه اعادة البلاد الى مربع الصراعات واجهاض التوافقات التي تحققت خلال الفترة الماضية. ويبقى على الساسة الليبيين تغليب مصلحة الوطن بما يضمن اعادة الاستقرار والدفع بعجلة التقدم مجددا لاعادة البلاد الى وضعها الطبيعي.

باشاغا والدبيبة... إخوة الانتماء المناطقي خصوم السياسة

من مدينة مصراتة وسط ليبيا، خرج الرجلان في سياقات مختلفة نحو غمار السياسة التي يقفان فيها هذه الأيام على طرفي نقيض. المدينة التي كانت مركزا اقتصاديا ثابتا في ليبيا وإغراءات المال فيها أكثر من إغراءات السياسة، يخرج منها سياسيان أسعفتهما «ليبيا الجديدة» ليكونا في واجهة الأحداث في بلد الاختلافات فيه أصبحت عادة لا تفاجئ الليبيين، بل يكاد يكون التفاهم والتوافق الاستثناء الذي يفرح له المواطن بعد أن عاش عشرية شعارها الأساسي السلاح والانقسام.

شريف الزيتوني

من خلال هذه المقارنة بين الرجلين يظهر جليا أن الاقتصاد ربيب السياسة، بل ربما هو محركها الأساسي. فالدبيبة وباشاغا اقتصاديان في الأساس، لكنهما اليوم سياسيان من الصف الأول، كل يرى في نفسه مشروع زعيم لليبيا، وكل واحد يربط شبكة علاقاته حتى بالتناقضات من أجل أن يضمن لنفسه مكانا في مواقع القرار.

السياسيان المعنيان في الحديث السابق هما، رئيس الحكومة «المعفاة» عبد الحميد الدبيبة والرئيس «المكلف» فتحي باشاغا اللذين لم يشفع انتماؤهما المناطقي في أن يأخذ كل واحد منهما مسارا خاصا به في غمرة صراع على المسار السياسي الذي يتدرّج نحو إعادة الأمور إلى الانقسام وسط تخوفات من كابوس الخلافات الذي لم ينته إلا عبر اتفاق سياسي اشتركت في الوصول إليه قوى نفوذ داخلية وخارجية أفرز حكومة لم يعد الاستبشار بها كما كان في السابق ويُعتقد أنها تقضي أيامها الأخيرة لتترك المجال لحكومة جديدة تأخذ البلاد نحو انتخابات طال انتظارها.

لكن بعيدا عن الراهن السياسي الذي أسعف الرجلين بأن يصعدا إلى واجهة الأحداث سنحاول أن نبحث في سيرتهما السياسية سابقا وما تحمله سيرتهما من نشاطات تشفع لها الموقع الذي أصبحا فيه أم أن الصدفة والظروف منحتاهما فرصة للتاريخ بأن يجلسا على كرسي الحكومة الليبية ويكسبان شعبية ما كانا ليحظيا بها لو لم تعش البلاد ما عاشته بعد العام 2011.

الأول هو عبد الحميد الدبيبة، الذي انتخب في فبراير 2021، ليكون رئيسا لحكومة وحدة وطنية طال انتظارها بعد ضغوط خارجية ورغبة داخلية في إنهاء الانقسام والتحارب. الدبيبة هو رجل أعمال وسياسي ليبي من مواليد مدينة مصراتة عام 1962، حاصل على درجة الماجستير في تخطيط المباني والهندسة من جامعة تورنتو الكندية، ويعتبر شخصية ذات نفوذ مالي كبير بفضل الشركات التي يمتلكها وعدد من أقاربه.

ترأس قبل العام 2011، مجلس إدارة الشركة الليبية للتنمية والاستثمار القابضة، وهي مؤسسة حكومية أشرفت على العديد من الاستثمارات في المشاريع الكبرى والبنى التحتية، وتعتبره أطراف كثيرة مقربا من النظام السابق رغم أنه في السنوات الأخيرة تلاحقه الاتهامات بالقرب من تيار الإخوان المسلمين

من مدينة مصراتة وسط ليبيا، خرج الرجلان في سياقات مختلفة نحو غمار السياسة التي يقفان فيها هذه الأيام على طرفي نقيض. المدينة التي كانت مركزا اقتصاديا ثابتا في ليبيا وإغراءات المال فيها أكثر من إغراءات السياسة، يخرج منها سياسيان أسعفتهما «ليبيا الجديدة» ليكونا في واجهة الأحداث في بلد الاختلافات فيه أصبحت عادة لا تفاجئ الليبيين.

بالإضافة إلى علاقته التي تعتبر قوية بمجموعات نافذة في السياسة التركية وحتى بالرئيس رجب طيب أردوغان.

كما ترأس عبد الحميد الدبيبة جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، وهي هيئة استثمار ضخمة مكلفة بتحديث البنية التحتية الليبية وكانت تحت إدارة ابن عمه علي الدبيبة بين 1989 و2011، وهي فترة ساعدت على تكوين ثروة ضخمة قربته من المراكز القرار في مختلف الفترات، كما لم تبرئه من عدد من التهم في علاقة بتعاملاته داخليا وخارجيا.

أسس الدبيبة حزبا تحت اسم تيار المستقبل وحاول أن يسوق لنفسه على أنه شخصية مستقلة قادمة من خلف التناقضات التي ضربت البلاد على كل المستويات، وقد ترشح ضمن متنافسين على منصب حكومة الوحدة وفاز في بداية فبراير 2021، بشكل مفاجئ في التصويت من قبل ملتقى الحوار السياسي في مدينة جنيف السويسرية متفوقا على شخصيات أخرى تعتبر ذات شعبية ونفوذ أقوى في الساحة الليبية.

الشخصية الثانية هي شخصية فتحي باشاغا، الذي يعتبر أيضا شخصية اقتصادية غادرت مبكرا وظيفته العسكرية وتوجه إلى التجارة في ليبيا والخارج، وقد نجح في هذا المجال الذي لم يتخل عنه حتى في قلب الأزمة الليبية وراوح بين العمل العسكري السياسي والنشاط التجاري.

يختلف باشاغا عن سابقه أنه صعد مباشرة إلى الواجهة بعد إسقاط نظام القذافي، عبر الانخراط في العمل المسلح انطلاقا من مدينة مصراتة التي ولد ونشأ فيها عبر المشاركة مع المجموعات المسلحة بحكم خبرته وعمله السابق كطيار، حيث انضم إلى اللجنة العسكرية التي تأسست في الأيام الأولى من الأحداث مع نخبة من القيادات العسكرية في المدينة، كما تولى مكتب المعلومات وتقديم الإحداثيات الى حلف الناتو والتنسيق مع المجلس العسكري لمدينة مصراتة.

في انتخابات العام 2014 انتخب نائبا في البرلمان لكنه سرعان ما انضم الى قائمة مقاطعي الجلسات

يختلف باشاغا عن سابقه أنه صعد مباشرة إلى الواجهة بعد إسقاط نظام القذافي، عبر الانخراط في العمل المسلح انطلاقا من مدينة مصراتة التي ولد ونشأ فيها عبر المشاركة مع المجموعات المسلحة بحكم خبرته وعمله السابق كطيار.

حاول الدبيبة أن يسوق لنفسه على أنه شخصية مستقلة قادمة من خلف التناقضات التي ضربت البلاد على كل المستويات، وقد ترشح ضمن متنافسين على منصب حكومة الوحدة وفاز في بداية فبراير 2021، بشكل مفاجئ في التصويت من قبل ملتقى الحوار السياسي في مدينة جنيف السويسرية.

ضمن تحالف تيارات الإسلام السياسي، إلى حين تكليفه في أكتوبر 2018، من قبل حكومة الوفاق بمهام وزير الداخلية ولم يغادر منصبه إلا بعد ملتقى الحوار السياسي الذي أفرز حكومة عبد الحميد الدبيبة.

عاد اسم باشاغا للأضواء مؤخرا بعد أن أعلن مجلس النواب في طبرق أنه اختاره بالإجماع، رئيسا جديدا للحكومة خلفا لعبد الحميد الدبيبة، في عملية تصويت خلفت ككل التطورات جدلا وأعادت التخوفات من انقسام سياسي جديد هذه المرة بتشابك جديد في أوراق اللعبة بعد تغير التحالفات واختلاف المصالح.

ومن خلال هذه المقارنة بين الرجلين يظهر جليا أن الاقتصاد ربيب السياسة، بل ربما هو محركها الأساسي. فالدبيبة وباشاغا اقتصاديان في الأساس، لكنهما اليوم سياسيان من الصف الأول، كل يرى في نفسه مشروع زعيم لليبيا، وكل واحد يربط شبكة علاقاته حتى بالتناقضات من أجل أن يضمن لنفسه مكانا في مواقع القرار وهذا بقدر ما يعتبره البعض أمرا عاديا في بلد مازال يبحث عن استقراره، بقدر ما يرى كثيرون أنه مؤشر مخيف عن عودة الانقسام والحل في كل ذلك هو إجراء الانتخابات التي كانت دائما رهانا للشعب لكنها مجرد آلية للمناورة والحسابات بالنسبة إلى السياسيين.

تكليف باشاغا برئاسة الحكومة الجديدة.. المواقف المحلية والدولية بين الترقّب والمراقبة

تبدو المواقف المحلية والإقليمية والدولية متباينة يسودها الترقب والحياد تجاه تكليف فتحي باشاغا رئيسا للحكومة الليبية المؤقتة خاصة مع إصرار عبد الحميد الدبيبة مواصلة مهامه وإعلانه رفض قرارات مجلس النواب الليبي. فرغم أن الوضع يبدو صعبا وينذر بالصدام وفق ما يراه المراقبون إلا أن الدعم والحياد غالبين على المشهد العام سواء داخليا أو دوليا.

نجاة فقيري

تبدو المواقف المحلية والإقليمية والدولية متباينة يسودها الترقب والحياد تجاه تكليف فتحي باشاغا رئيسا للحكومة الليبية المؤقتة

اختار مجلس النواب الليبي بالإجماع، وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا رئيسا جديدا للحكومة الليبية خلفا لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة وقال عقيلة صالح في مستهلّ الجلسة إن المجلس تلقى رسالة تزكية من المجلس الأعلى للدولة تؤيّد ترشح فتحي باشاغا لرئاسة الحكومة الجديدة.

من جانبه أعرب القائد الأعلى للجيش الليبي خليفة حفتر، عن ترحيبه باختيار وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، رئيسا للحكومة الجديدة. وأفاد بيان للمتحدث باسم الجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك «ترحيب وتأييد القيادة العامة باختيار مجلس النواب فتحي باشاغا، رئيسا للحكومة الجديدة وتولى قيادة البلاد نحو مستقبل أفضل».

ودعا إلى «العمل على فرض هيبة الدولة، والحفاظ على مقدرتها، وحماية المؤسسات السيادية من ابتزاز وهيمنة الخارجين عن القانون». وأضاف أن «الحكومة ستدعم مجهودات اللجنة العسكرية (5+5) وتمهد لإجراء الانتخابات وتسعى لإرساء قواعد الأمن والأمان، وتدعم الحرب على الإرهاب، وتوحيد مؤسسات الدولة».

ورغم إعلان الأمم المتحدة عن مواصلة تأييدها لحكومة عبد الحميد الدبيبة في تعليق أولي على

- **وقال عقيلة صالح في مستهلّ الجلسة إن المجلس تلقى رسالة تزكية من المجلس الأعلى للدولة تؤيّد ترشح فتحي باشاغا لرئاسة الحكومة الجديدة**
- **أعرب القائد الأعلى للجيش الليبي خليفة حفتر، عن ترحيبه باختيار وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، رئيسا للحكومة الجديدة**

تعيين باشاغا رئيسا جديدا للحكومة فقد أكد المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أن «الأمم المتحدة ليست جهة استشارية أو سلطة شاملة في ليبيا. مضيفا «نحن هنا وهناك لمساعدة الشعب الليبي (...) ومن الأهمية بمكان لجميع القادة والأطراف الليبيين المعنيين ألا ينسوا الشعب الليبي». لتعلن المنظمة الأممية في وقت لاحق أنها مع ما ستفضي إليه محادثات ممثلتها في ليبيا ستيفاني وليامز.

وقد شدّدت الممثلة الأممية ستيفاني ويليامز خلال لقائها برئيس الحكومة الليبية المكلف فتحي باشاغا على ضرورة المضي قدما وبكل شفافية وروح توافقية ودون إقصاء والسعي الى الحفاظ على الاستقرار في طرابلس وليبيا عامة.وأكّد رئيس الحكومة المكلف فتحي باشاغا، من جانبه، أنه أبلغ المستشارة الأممية ستيفاني ويليامز بانطلاق مشاوراته مع جميع الأطراف من اجل تشكيل حكومة جامعة وسعيه إلى بلوغ إنتخابات شفافة وديمقراطية.

كما التقت ستيفاني رئيس حكومة تسيير الأعمال عبد الحميد الدبيبة حيث جرى استعراض التطورات

- **ورغم إعلان الأمم المتحدة عن مواصلة تأييدها لحكومة عبد الحميد الدبيبة في تعليق أولي على تعيين باشاغا رئيسا جديدا للحكومة فقد أكد المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أن «الأمم المتحدة ليست جهة استشارية أو سلطة شاملة في ليبيا**
- **وقد شدّدت الممثلة الأممية ستيفاني ويليامز خلال لقائها برئيس الحكومة الليبية المكلف فتحي باشاغا على ضرورة المضي قدما وبكل شفافية وروح توافقية ودون إقصاء والسعي الى الحفاظ على الاستقرار في طرابلس وليبيا عامة**

السياسية الحاصلة على خلفية تشكيل حكومة جديدة وذلك بحسب تدوينة لها على حسابها على موقع «تويتر» وقد دعت كلا من باشاغا والدبيبة الى الحفاظ على الهدوء والاستقرار لإجراء الانتخابات. كما اعتبرت المبعوثة الأممية إلى ليبيا أن «تغيير الحكومة سيزيد من تأخير نهاية الفترة الانتقالية إذا لم يتم وفقا للإجماع السياسي»، لكنها شددت على أن «القرار النهائي هو ملك للمؤسسات الليبية فقط».

وبعد هذا اللقاء المزدوج الذي أجرته ستيفاني وليامز مع الطرفين لا يكشف بوضح موقف الأمم المتحدة من التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا.

ومن جهته دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، جميع الأطراف والمؤسسات في ليبيا، إلى مواصلة اتخاذ مثل هذه القرارات الحاسمة بطريقة شفافة وتوافقية، في إشارة إلى التوافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، داعيا جميع الأطراف إلى الاستمرار في المحافظة على الاستقرار في ليبيا كأولوية أولى.

أمّا دوليا فكانت مصر أولى الدول التي عبرت

- **هذا اللقاء المزدوج الذي أجرته ستيفاني وليامز مع الطرفين لا يكشف بوضح موقف الأمم المتحدة من التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا**
- **دوليا فكانت مصر أولى الدول التي عبرت عن دعمها لقرار البرلمان تشكيل حكومة جديدة**

عن دعمها لقرار البرلمان تشكيل حكومة جديدة. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد حافظ أن مصر «تثمن دور المؤسسات الليبية واضطلاعها بمسؤولياتها بما في ذلك ما اتخذه مجلس النواب من إجراءات بالتشاور مع مجلس الدولة». ومن جانبها دعت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إلى احترام قرار مجلس النواب الليبي بتكليف وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا برئاسة حكومة جديدة، وقالت «يجب احترام اختيار البرلمانيين الليبيين، ولا ينبغي أن تؤدي التناقضات إلى صراع خطير" في ليبيا، مشددة على ضرورة حل هذه الخلافات عبر «المفاوضات والتسويات».

وجاء الموقف الإيطالي غامضا إلى حدّ ما حيث صرح وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو في تصريحات إعلامية على هامش المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقد بمقر وزارة الخارجية الايطالية مع نظيره القطري، بأن إيطاليا وقطر تواصلان مراقبة الوضع السياسي الليبي الداخلي عن كثب في ضوء التطورات في الأيام الأخيرة، داعيا جميع الفاعلين الليبيين إلى التعامل بأقصى قدر من الشفافية والنزاهة والشمولية من أجل مصلحة

- **إيطاليا وقطر تواصلان مراقبة الوضع السياسي الليبي الداخلي عن كثب في ضوء التطورات في الأيام الأخيرة**
- **دعت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إلى احترام قرار مجلس النواب الليبي بتكليف وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا برئاسة حكومة جديدة**

- **لم تعرب العديد من الدول المجاورة والإقليمية عن مواقفها إلى حد الآن ويرجع الخبراء ذلك إلى تعهّد الكثير منهم باحترام القرارات الليبية خاصة بعد تأكيدهم في عديد المحافل أن حل الأزمة يجب أن يكون ليبي-ليبي**

الوطن ووحدته واستقرار.. وفق ما أفادت به وكالة «نوفا» الإيطالية للأنباء.

ولم تعرب العديد من الدول المجاورة والإقليمية عن مواقفها إلى حد الآن ويرجع الخبراء ذلك إلى تعهّد الكثير منهم باحترام القرارات الليبية خاصة بعد تأكيدهم في عديد المحافل أن حل الأزمة يجب أن يكون ليبي-ليبي. ورغم ذلك فإن الجميع مترقّب في حذر وخوف من تطورات صداميّة ممكنة بين الأطراف السياسية في ليبيا إثر إعلان الدبيبة رفضه لقرار مجلس النواب رغم الخطاب «المطمئن» لفتحي باشاغا وتأكيده أن «عملية التسليم والاستلام ستتم وفق الآليات القانونية والدستورية بالطرق السلمية ولن تكون هناك أي عوائق.»

ليبيا
الصراع السياسي على وقع التردي الأمني

تصاعدت الانقسامات في ليبيا بين الأطراف الداخلية، بعد الخطوة الأخيرة للبرلمان بشأن اختيار رئيس حكومة جديد بدلاً من عبد الحميد الدبيبة.

رامي التلغ

أثارت خطوة البرلمان الليبي بشأن اختياره رئيس حكومة جديد، مخاوفَ من عودة ليبيا إلى الوضع الذي كانت عليه قبل تثبيت حكومة الوحدة الوطنية، بحيث كانت هناك حكومتان متصارعتان، تتطلع كلّ منهما إلى السيطرة على الحكم

أثارت خطوة البرلمان الليبي بشأن اختياره رئيس حكومة جديد، مخاوفَ من عودة ليبيا إلى الوضع الذي كانت عليه قبل تثبيت حكومة الوحدة الوطنية، بحيث كانت هناك حكومتان متصارعتان، تتطلع كلّ منهما إلى السيطرة على الحكم.

وتأتي هذه الخطوة، في وقت تشهد العاصمة طرابلس، خلال الأسابيع الماضية، تعزيز الوجود المسلح من عناصر ومعدات، على نحو يزيد في المخاوف من أزمة سياسية قد تطلق شرارة الاقتتال.

ولم تمر ساعات على إعلان محاولة اغتيال رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة يوم الخميس (10فبراير 2022)، حتى اختار مجلس النواب الليبي وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا ليكون بديلاً للدبيبة الذي سبق وأعلن رفض محاولة البرلمان إزاحته.

وفي حين يعتبر مجلس النواب حكومة الدبيبة «منتهية الولاية» بسبب إرجاء الانتخابات، يقول الدبيبة إن حكومته لن تسلم السلطة إلا بعد إجراء انتخابات عامة. لكن الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر رحبت بقرار تسمية باشاغا رئيساً للوزراء.

ومن شأن تجدد الخلافات بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة من جهة، ومجلس النواب والجيش الليبي من جهة أخرى، أن يعيد ليبيا إلى دائرة الانقسام ويفاقم الأزمة الدائرة حول السيطرة على السلطة البلاد، ما يزيد من مخاوف تقويض عملية السلام المتعثرة بالفعل.

> **حشدت قوى مسلحة مزيدا من المقاتلين والعتاد في العاصمة طرابلس خلال الأسابيع الماضية، مما أثار مخاوف من نشوب قتال بسبب الأزمة السياسية**

ونجا رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة من محاولة اغتيال عندما أطلق مجهولون النار على سيارته في طرابلس في الساعات الأولى من صباح ا لخميس .

وأشارت تقارير صحفية، أن رئيس الوزراء كان عائدا إلى بيته عندما أُطلق الرصاص من سيارة أخرى قبل أن تلوذ بالفرار، وأن الواقعة أحيلت إلى النائب العام للتحقيق.

وجابت سيارات مسلحة ومدرعة وسط طرابلس ومنطقة حي الأندلس عقب تعرض سيارة الدبيبة لإطلاق النار.

وأفادت تقارير بأنه لم يتم إلقاء القبض أو التعرف على منفذي محاولة الاغتيال حيث لاذوا بالفرار.

وحشدت قوى مسلحة مزيدا من المقاتلين والعتاد في العاصمة طرابلس خلال الأسابيع الماضية، مما أثار مخاوف من نشوب قتال بسبب الأزمة السياسية.

وكان الدبيبة قد دعا الليبيين إلى الخروج إلى الساحات والميادين لرفض محاولات مجلسي النواب والدولة تمديد الفترات الانتقالية للبقاء في السلطة، مؤكدا أنه لن يسمح لـ«الطبقة السياسية المهيمنة» منذ سنوات التفرد بالمشهد والعبث بالبلاد، مؤكداً أن حكومته لن تتراجع عن دورها حتى تحقيق الانتخابات.

في نفس السياق،لازال ملف المرتزقة الأجانب في البلاد يراوح مكانه و هو ما يمثّل حجر عثرة حقيقي أمام أي إمكانية للاستقرار السياسي حيث أفاد تقرير أعده خبراء في الأمم المتحدة أن عدد الانتهاكات المسجّلة هذا العام لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا تراجع بالمقارنة مع العام الماضي، لكن «استمرار وجود» مرتزقة تشاديين وسودانيين وسوريين وروس «ما زال

يمثل تهديداً خطيراً» للوضع في هذا البلد.

ووفقاً للتقرير الذي تسلمه أعضاء مجلس الأمن الدولي الخمسة عشر مؤخراً، ، فإن «الوتيرة المكثّفة لإرسال» شحنات السلاح المحظورة إلى ليبيا تراجعت لكن «حظر السلاح يظل غير فعال بتاتاً».

وأعرب التقرير عن أسفه لأنّه على الرغم من مطالبتهم العلنية بانسحاب المرتزقة من بلدهم فإن «أطراف النزاع ما زالوا يحتفظون بمقاتلين أجانب في صفوف قواتهم، لا سيما برعايا من تشاد والسودان وسوريا وبأفراد شركات عسكرية روسية خاصة».

وشدّد التقرير على أن «اللجنة ليس لديها دليل على حدوث انسحابات واسعة النطاق حتى الآن» لهؤلاء المرتزقة.

وبحسب الخبراء فإن المقاتلين السوريين الذين يدعمون القوات التركية التي تدافع عن طرابلس في مواجهة الجيش الليبي يتقاضون رواتب تتراوح قيمتها بين 800 و 2000 دولار شهرياً.

وبينما لا تتواجد إحصائيات دقيقة لأعدادهم إلا أن مصادر تقول إنهم لا يتجاوزون 10 آلاف مقاتل.

ويكمن التحدي في إبعاد هؤلاء على وجه الخصوص، بإيجاد مقاربة وتسوية سياسية، مع أنظمتهم في الساحل الإفريقي التي ترفض استقبالهم.

لكن المحادثات التي أجرتها مؤخرا اللجنة العسكرية 5+5، قادت إلى قبول دول الجوار الليبي باستعادة مواطنيها المرتزقة العائدين من ليبيا.

كما أن الخطة التي أكملتها اللجنة العسكرية في جنيف، تنص على البدء بسحب القوات الأجنبية إلى نقاط متفق عليها، ثم العمل مع مراقبين دوليين ومحليين، لتنفيذ الإخلاء بشكل تدريجي.

وبعدها الشروع في عملية رصد الأعداد الحقيقية للقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا وتوثيقها، وأخيرا ترحيل المرتزقة من ليبيا على شكل دفعات متتالية، وفق خارطة زمنية محددة.

في ذات الصدد،تماشيًا مع الوضع السياسي الهش وجدت داعش أرضية مناسبة للعودة و التمركز من جديد في الأراضي الليبية حيث حذرت مصادر عسكرية ليبية من عودة تنظيم داعش الإرهابي للتموضع في عدد من مدن الجنوب الليبي، في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض الدول التي

الفوضى السياسية في البلاد وغياب الأمن وحظر التسليح كلها عوامل جعلت من الأرض الليبية تربة خصبة لكل الأعمال غير المشروعة، من تمركز للإرهابيين وتجار البشر والأسلحة والمخدرات

ترتبط بحدود من جنوب ليبيا، مؤكدة ضرورة تضافر الجهود المشتركة كافة، لمواجهة أي محاولة من عناصر التنظيم المتطرف لإحياء مشروعه الإرهابي في المنطقة.

وأعرب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، تشانغ جون، عن مخاوفه من نشاط مستمر وانتشار سريع لتنظيم داعش الإرهابي في مناطق من بينها ليبيا والعراق وسوريا.

وبحسب وكالة أنباء الصين «شينخوا» فقد دعا مندوبها لدى الأمم المتحدة، المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام كبير للتهديدات الإرهابية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وأكد أن تنظيم داعش الإرهابي ينتشر بوتيرة أسرع في أجزاء كثيرة من إفريقيا من بينها ليبيا، مشيرا إلى أن المجتمع الدولي يجب عليه مساعدة الدول الإفريقية بقوة لتعزيز بناء القدرة على مكافحة الارهاب والتطرف.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن الفوضى السياسية في البلاد وغياب الأمن وحظر التسليح كلها عوامل جعلت من الأرض الليبية تربة خصبة لكل الأعمال غير المشروعة، من تمركز للإرهابيين وتجار البشر والأسلحة والمخدرات.

قصارى القول،من غير المستبعد أن تؤدي الإطاحة بالدبيبة إلى إشعال حرب أخرى، وإنهاء وقف إطلاق النار المستمر منذ أكتوبر 2020، فهناك اللجنة العسكرية الليبية، المعروفة باسم لجنة 5 + 5، المكونة من عدد متساوٍ من الضباط العسكريين الذين يمثلون المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد، تجتمع بانتظام للحفاظ على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، واللجنة مكلفة أيضًا بترتيبات خروج جميع المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية وهذا هو النجاح الحقيقي الوحيد حتى الآن في الصراع الذي دام عقدًا من الزمان.

برلماني: اختيار باشاغا جاء على خلفية ما لديه من خبرة بالواقع الليبي

استبعد عضو مجلس النواب ميلود الأسود، حدوث أية صدامات مسلحة خلال الفترة المقبلة بين رئيس حكومة الوحدة عبدالحميد الدبيبة، ورئيس الحكومة الجديدة فتحي باشاغا. وقال الأسود في حوار خاص مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «جميع الأطراف ليس في نيتها إدخال البلاد في حرب جديدة، ونتوقع أن يسلم الدبيبة السلطة سلميا».. وإلى نص الحوار

حوار/ همسة يونس

تزكية مجلس الدولة لباشاغا وصلت رسميا للبرلمان برسالة محالة من مقرر مجلس الدولة وبها عدد 52 تزكية للسيد باشاغا.

-بداية حدثنا عن كواليس جلسة البرلمان لاختيار باشاغا لرئاسة الحكومة الجديدة؟

الجلسة كانت علنية وكان هناك خلاف حول آلية التصويت بين رفع الأيدي أو الاقتراع السري، وكان الرأي المضي بالتصويت العلني برفع الأيدي، فأعلنت الرئاسة عن التصويت الذي حسم بإجماع الوضع، حيث كانت النتيجة واضحة بشبه الاجماع الا بعض الأصوات، مما دعا لاعتماد فوز فتحي باشاغا دون التصويت على ترشح البيباص كونه العدد المتبقي صغير جدا ومن لديه تشكيك بإمكانه العودة للتسجيل.

-لماذا تم اختيار باشاغا.. وما حقيقة تزكية مجلس الدولة وانسحاب خالد البيباص؟

اختيار فتحي باشاغا أتى لما لديه من خبرة بالواقع الليبي عبر وجوده بداخل هذا الصراع طيلة سنواته، وما أظهره من شجاعة وحزم في القرار أثناء توليه وزارة الداخلية، والتحسن الذي بدت ملامحه حينها بالوزارة، وكذلك بما يعنيه الاختيار من إيجاد توافق وطني بين الأطراف ومشاركة متفق عليها لإدارة البلاد خلال فترة انتقالية حساسة نتمنى أن تكون الأخيرة.

أما تزكية مجلس الدولة للسيد باشاغا فهذه التزكية وصلت رسميا لمجلس النواب برسالة محالة من مقرر مجلس الدولة وبها عدد 52 تزكية للسيد باشاغا .

وعن انسحاب البيباص فقد ذكره رئيس المجلس عقيلة صالح بناء على ما أبلغه به أحد النواب الداعمين للبيباص، ولكن خلال الاستراحة نفى السيد البيباص الخبر فأعلنت الرئاسة عن التصويت الذي حسم بإجماع الوضع لصالح باشاغا، ولم يعترض حينها أنصار البيباص لكون النتيجة واضحة جدا .

-برأيك.. كيف ستكون تركيبة التشكيلة الحكومية: محاصصة أم كفاءات؟

> البيباص نفى خبر استقالته خلال فترة الاستراحة فأعلنت الرئاسة عن التصويت للاختيار بين المترشحين.

> أتوقع أن تكون التشكيلة الحكومية مبنية على المحاصصة مع شرط الكفاءة.

> جميع الأطراف ليس في نيتها إدخال البلاد في حرب جديدة.

المرحلة انتقالية والحكومة تأتي بعد فترة صراع، والطبيعي أن تكون محاصصة، ولكن هذا لا يمنع أن تكون بناء على الكفاءات، بمعنى محاصصة مع شرط الكفاءة، والمحاصصة هنا ليست بالضرورة جغرافيا بالمطلق، بل أيضا تشمل الأطراف السياسية، فالصراع الذي كان لم يكن جهويا بل سياسيا.

-من وجهة نظرك.. ما التحديات التي تواجهها حكومة باشاغا؟

أهم التحديات ستكون إعادة بناء الثقة وتوحيد المؤسسات وإعادة بنائها ومحاربة الفساد الذي وصل إلى مستويات لم تحدث في تاريخ البلاد، إضافة إلى فرض الأمن ورفع المعاناة اليومية على المواطن دون إهمال ومعالجة العوائق أمام إجراء الانتخابات والاستفتاء وتوفير كل الامكانات لإنجاحها في مواعيدها.

-ما مصير الانتخابات؟

الانتخابات قد حدد مصيرها التعديل الدستوري الذي صدر مؤخرا، وستكون بأذن الله وفق ماورد من مدد عبر اعتماد دستور البلاد أو قاعدة دستورية في حال تعذر الاستفتاء على الدستور مجددا.

-برأيك.. هل يمكن أن يحدث صدام في حال تواصل رفض رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة؟

لا أتوقع أي صدام مسلح فالسيد باشاغا وكل الأطراف ليس في نيتها أن تدخل البلاد في حرب مجدداً، وما نتوقعه أن يتراجع السيد الدبيبة عن ما أعلن عنه من نوايا الانقلاب على الشرعية التي أوصلته للحكم، وما نتوقعه منه هو أن يسلم السلطة سلميا فما تم من إجراء هو قانوني بشكل كامل وفق نص الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الذي يعترف به محليا ودوليا.

لنقي يستبعد حدوث انقسام مؤسسي أو صراع مسلح في ليبيا

استبعد عضو مجلس الدولة أحمد لنقي حدوث انقسام مؤسسي أو صراع مسلح على السلطة في ليبيا مؤكدا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن التوافق المهم بين مجلسي النواب والدولة سيمهد الطريق نحو المصالحة الوطنية.

إلى نص الحوار:

حوار: سوزان الغيطاني

ما النقاط التي توافق عليها مجلسي النواب والدولة خلال لقائاتهم الأخيرة؟

أهم النقاط التى توافق عليها مجلسي النواب والدولة خلال لقائاتهم الاخيرة هي تعديل الفقرة 12 من المادة 30 من الإعلان الدستوري بحيث يتم تشكيل لجنه من 24 عضو من الخبراء والمختصين بالتساوي للأقاليم الثلاثة يتم اختيارهم من قبل المجلسين، تتولى مراجعة المواد الخلافية في مشروع الدستور.

كما جرى الاتفاق بين المجلسين على أن يصدر مجلس النواب قانون الاستفتاء وقوانين الانتخابات بالتوافق مع مجلس الدولة بالإضافة إلى الاتفاق على إعادة تشكيل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتتولى إجراء الاستفتاء والانتخابات العامة رئاسية وتشريعية وبانعقاد الجلسه الأولى للسلطة التشريعية تعتبر الحكومة حكومة تسيير أعمال إلى حين اعتماد حكومة جديدة من قبل السلطة الجديدة.

ومن بين النقاط المتفق عليها بين مجلسي النواب

- الجميع متفق على أهمية إجراء الانتخابات في ليبيا
- الاتفاق على تأجيل موضوع المناصب السيادية

والدولة أنه أضيف للإعلان الدستوري حقوق المكونات وكذلك أضيفت كلمة انتخابات رئاسية لكل دورة انتخابية كذلك التوافق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا بالتزكيات التى تقدم بها بعض أعضاء مجلس الدولة التى بلغت خمس وخمسون تزكية كما تم الاتفاق على تأجيل موضوع المناصب

السيادية إلى فترة قادمة .

برأيك أسباب تغيير حكومة الدبيبة؟

السبب هو أن البلاد تمر بمرحله مخاض سياسي وإرهاصات ولا يمكن في هذه الأجواء أن تمنح الحكومة فرصة استقرار في العمل لتقلب الآراء والأهواء والمصالح الشخصية وكذلك عدم اكتساب حكومة الوحدة الوطنية الشرعية القوية الناتجة عن الشعب عن طريق الانتخابات الرئاسية أو تشريعية بدلا من الشرعية التي اكتسبت من لجنة ٧٥ في جنيف.

هل هناك ضغوط دولية للإبقاء على حكومة الدبيبة؟

الدول الإقليمية والدولية تقف موقف المتفرج في انتظار ما تسفر عنه نتائج الصراع بين مجلسي النواب والدولة مع حكومة الوحدة الوطنية وهل يستسلم دبيبه لما اتفق عليه المجلسين بتكليف فتحي باشاغا بتشكيل حكومة جديدة فموقف المجتمع الدولي هو الترقب .

إلى أي مدى تتوقع تجدد صراع الشرعية في ظل وجود حكومتين؟

لا أتوقع انقسام مؤسسي كما حدث في عهد حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج والحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني فهذا العهد قد ولى إلى غير رجعة .

إلى أي مدى تخشون من تجدد الصراعات العسكرية في ليبيا؟

لا أتوقع حدوث صراع مسلح لأجل السلطة كما حدث في السنوات الماضية وأستطيع أن أقول انتهت الحرب في ليبيا بإذن الله كما أن الدول التي كانت متدخلة في الشأن الليبي أصبحت تبحث عن مصالحها الأمنية والاقتصادية والسلم الدائم المستقر.

برأيك ما مصير الانتخابات في ليبيا؟

الكل متفق على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية سواء محليًا أودوليا حيث أنها الحل لقيام الدولة الليبية المستقرة وأتوقع إجراء الانتخابات قريبا وسط أجواء آمنة تتسم بالنزاهة والشفافية.

إلى أي مدى يمكن القول إن التوافق بين مجلسي الدولة والنواب يمهد الطريق نحو المصالحة الوطنية ؟

لاشك أن التوافق المهم بين مجلسي النواب والدولة وهو أول توافق حقيقي بين المجلسين منذ نشأتهما سيمهد الطريق نحو المصالحة الوطنية.

كركاتير